الاقتصاد في الاعتقاد

تأليف

حجة الإسلام

الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي

الطوسي

ضبطه وقدم له

موفق فوزي الجبر

الاقتصاد في الاعتقاد

تأليف

حجة الإسلام

الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي

الطوسي

ضبطه وقدم له

موفق فوزي الجبر

الطبعة الأولى

١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م

الحكمة
للطباعة والنشر

دمشق - سورية - بناء صادكوب - الحلبوني

سجل تجاري ٢٤٩٦٨

هاتف ٢٢١٢٩٦٧ - ٢٢٣٠٧٣٨

ص. ب ٧٨٧ - دمشق

ص. ب ١١٣/٥٧٢٠ بيروت

الصفة الأولى: القدرة

ندعى أن محدث العالم قادر لأن العالم فعل محكم مرتب متقن منظوم مشتمل على أنواع العجائب والآيات وذلك يدل على القدرة وترتب القياس فنقول كل فعل محكم فهو صادر من فاعل قادر والعالم فعل محكم فهو إذاً صادر من فاعل قادر ففي أي الأصلين النزاع.

فإن قيل: فلم قلتم أن العالم فعل محكم قلنا عنينا بكونه محكما ترتبه ونظامه وتناسبه فمن نظر في أعضاء نفسه الظاهرة والباطنة ظهر له من عجائب الاتقان ما يطول حصره فهذا أصل تدرك معرفته بالحس والمشاهدة فلا يسع جحده فان قيل فيم عرفتم الأصل الآخر وهو أن كل فعل مرتب محكم ففاعله قادر قلنا هذا مدركه ضرورة العقل فالعقل يصدق به بغير دليل ولا يقدر العاقل على جحده ولكنا مع هذا مدركه ضرورة العقل فالعقل يصدق به بغير دليل ولا يقدر العاقل على جحده ولكنا مع هذا نجرد دليلا يقطع دابر الجحود والعناد. فنقول نعنى بكونه قادراً أن الفعل الصادر منه لا يخلو إما أن يصدر عنه لذاته أو لزائد عليه وباطل أن يقال صدر عنه لذاته إذ لو كان كذلك لكان قديماً مع الذات فدل أنه صدر لزائد على ذاته والصفة الزائدة التي بها تهيأ للفعل الموجود نسميها قدرة إذ القدرة في وضع اللسان عبارة عن الصفة التي بهايتهيأ الفعل للفاعل وبها يقع الفعل.

فإن قيل: ينقلب عليكم هذا في القدرة فانها قديمة والفعل ليس بقديم؟

المخلوقات وتفرد بالملك والملكوت جبار الأرض والسموات فهذه أنواع الشناعات اللازمة على مذهب المعتزلة.

فانظر الآن إلى أهل السنة كيف وفقوا للسداد ورشحوا للإقتصاد في الاعتقاد فقالوا القول بالجبر محال باطل والقول بالاختراع اقتحام هائل وإنما الحق اثبات القدرتين على فعل واحد والقول بمقدور منسوب إلى قادرين فلا يبقى الا استبعاد توارد القدرتين على فعل واحد وهذا انما يبعد إذا كان تعلق القدرتين على وجه واحد فان اختلف القدرتان واختلف وجه تعلقها فتوارد التعلقين على شيء واحد غير محال كما سنبيّنه.

فإن قيل: فما الذي حملكم على اثبات مقدور بين قادرين؟

قلنا: البرهان القاطع على أن الحركة الاختيارية مفارقة للرعدة وان فرضت الرعدة مرادة للمر تعد ومطلوبة له أيضاً ولا مفارقة إلا بالقدرة ثم البرهان القاطع على أن كل ممكن تتعلق به قدرة الله تعالى وكل حادث ممكن وفعل العبد حادث فهو إذا ممكن فان لم تتعلق به قدرة الله تعالى فهو محال فانا نقول الحركة الاختيارية من حيث أنها حركة حادثة ممكنة مماثلة لحركة الرعدة فيستحيل أن تتعلق قدرة الله تعالى باحداهما وتقصر عن الأخرى، وهي مثلها بل يلزم عليه محال آخر وهو أن الله تعالى لو أراد تسكين يد العبد إذا أراد العبد تحريكها فلا يخلو، إما أن توجد الحركة والسكون جميعاً أو كلاهما لا يوجد فيؤدي إلى اجتماع الحركة والسكون أو إلى الخلو عنهما والخلو عنهما مع التناقض توجب بطلان القدرتين إذ القدرة ما يحصل بها المقدور عند تحقق الارادة وقبول المحل وان ظن الخصم أن مقدور الله تعالى يترجح لأن قدرته أقوى فهو محال لأن تعلق القدرة بحركة واحدة لا تفضل تعلق القدرة الأخرى بها إذ كانت فائدة القدرتين الاختراع وإنما قوته باقتداره على غيره واقتداره

على غيره غير مرجح في الحركة التي فيها الكلام إذ حظ الحركة من كل واحدة من القدرتين أن تصير مخترعة بها والاختراع يتساوى فليس فيه أشد ولا أضعف حتى يكون فيه ترجيح فاذاً الدليل القاطع على إثبات القدرتين ساقنا إلى إثبات مقدور بين قادرين.

فإن قيل: الدليل لا يسوق إلى محل لا يفهم وما ذكره تموه غير مفهوم.

قلنا: علينا تفهيمه وهو أنا نقول اختراع الله سبحانه وتعالى للحركة في يد العبد مقبول دون أن تكون الحركة مقدورة للعبد فمهما خلق معها قدره عليها كان هو المستبد بالاختراع للقدرة والمقدور جميعاً فخرج منه أنه منفرد بالاختراع وأن الحركة موجودة وأن المتحرك عليها قادر وبسبب كونه قادراً فارق حاله حال المر تعد فاندفعت الاشالات كلها وحاصله أن القادر الواسع القدرة هو قادر على الاختراع للقدرة والمقدور معا ولما كان اسم الخالق والمخترع مطلقا على من أوجد الشيء بقدرته وكانت القدرة والمقدور جميعاً بقدره الله تعالى سمي خالقا ومخترعا ولم يكن المقدور مخترعا بقدرة العبدوان كان معه فلم يسم خالقا ولا مخترعا ووجب أن يطلب لهذا النمط من النسبة اسم آخر مخالف فطلب له اسم الكسب تيمنا بكتاب الله تعالى فانه وجد اطلاق ذلك على أعمال العباد في القرآن وأما اسم الفعل فتردد في إطلاقه ولا مشاحة في الأسامي بعد فهم المعاني.

فإن قيل: الشأن فهم المعنى وماذكرتموه غير مفهوم فان القدرة المخلوقة الحادثة إن لم يكن لها تعلق بالمقدور لم تفهم إذ قدرة لا مقدور لها محال كعلم لا معلوم له وإن تعلقت به فلا يعقل تعلق القدرة والمقدور إلا من حيث التأثير والإيجاد وحصول المقدور به.

فالنسبة بين المقدورو القدرة نسبة المسبب إلى السبب وهو كونه به فاذا لم يكن به لم تكن علاقة فلم تكن قدرة إذ كل ما تعلق له فليس بقدرة إذاً القدرة من الصفات المتعلقة.

قلنا: هي متعلقة وَقولكم ان التعلق مقصور على الوقوع به يبطل بتعلق الإرادة والعلم وان قلتم ان تعلق القدرة مقصور على الوقوع بها فقط فهو أيضاً باطل فان القدرة عندكم تبقى اذا فرضت قبل الفعل هي متعلقة أم لا فان قلتم لا فهو محال وإن قلتم نعم فليس المعنى بها وقوع المقدور بها إذ المقدور بعد لم يقع فلا بد من إثبات نوع آخر من التعلق سوى الموقوع بها إذ التعلق عند الحدوث يعبر عنه بالوقوع به والتعلق قبل ذلك مخالف له فهو نوع آخر من التعلق فقولكم إن تعلق القدرة به نمط واحد خطأ وكذلك القادرية القديمة عندهم فانها متعلقة بالعلم في الأزل وقبل خلق العالم فقولنا أنها متعلقة صادق وقولنا إن العالم واقع بها كاذب لأنه لم يقع بعد فلو كان عبارتين عن معنى واحد لصدق أحدهما حيث يصدق الآخر.

فإن قيل: معنى تعلق القدرة قبل وقوع المقدور ان المقدور إذا وقع وقع بها.

قلنا: فليس هذا تعلقاً في الحال بل هو انتظار تعلق فينبغى أن يقال القدرة موجودة وهي صفة لا تعلق لها ولكن ينتظر لها تعلق إذا وقع المقدور بها وكذا القادرية ويلزم عليه محال وهو أن الصفة التي لم تكن من المتعلقات صارت من المتعلقات وهو محال.

فإن قيل: معناه أنها متهيئة لوقوع المقدور بها.

قلنا: ولا معنى للتهيء إلا انتظار الوقوع وذلك لايوجب تعلقاً في الحال فكما عقل عندكم قدرة موجودة متعلقة بالمقدور والمقدور غير

على غيره غير مرجح في الحركة التي فيها الكلام إذ حظ الحركة من كل واحدة من القدرتين أن تصير مخترعة بها والاختراع يتساوى فليس فيه أشد ولا أضعف حتى يكون فيه ترجيح فاذاً الدليل القاطع على إثبات القدرتين ساقنا إلى إثبات مقدور بين قادرين.

فإن قيل: الدليل لا يسوق إلى محل لا يفهم وما ذكره تموه غير مفهوم.

قلنا: علينا تفهيمه وهو أنا نقول اختراع الله سبحانه وتعالى للحركة في يد العبد مقبول دون أن تكون الحركة مقدورة للعبد فمهما خلق معها قدره عليها كان هو المستبد بالاختراع للقدرة والمقدور جميعاً فخرج منه أنه منفرد بالاختراع وأن الحركة موجودة وأن المتحرك عليها قادر وبسبب كونه قادراً فارق حاله حال المر تعد فاندفعت الاشالات كلها وحاصله أن القادر الواسع القدرة هو قادر على الاختراع للقدرة والمقدور معا ولما كان اسم الخالق والمخترع مطلقا على من أوجد الشيء بقدرته وكانت القدرة والمقدور جميعاً بقدره الله تعالى سمي خالقا ومخترعا ولم يكن المقدور مخترعا بقدرة العبدوان كان معه فلم يسم خالقا ولا مخترعا ووجب أن يطلب لهذا النمط من النسبة اسم آخر مخالف فطلب له اسم الكسب تيمنا بكتاب الله تعالى فانه وجد اطلاق ذلك على أعمال العباد في القرآن وأما اسم الفعل فتردد في إطلاقه ولا مشاحة في الأسامي بعد فهم المعاني.

فإن قيل: الشأن فهم المعنى وماذكرتموه غير مفهوم فان القدرة المخلوقة الحادثة إن لم يكن لها تعلق بالمقدور لم تفهم إذ قدرة لا مقدور لها محال كعلم لا معلوم له وإن تعلقت به فلا يعقل تعلق القدرة والمقدور إلا من حيث التأثير والإيجاد وحصول المقدور به.